مصرف ليبيا المركزي

CENTRAL BANK OF LIBYA

رؤية مصرف ليبيا المركزي لبناء وتنفيذ
الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2025- 2029م)

2029-2025

جدول مراحل تحقيق أهداف
الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في ليبيا

	نشاط المرحلة	الإطار الزمني
المرحلة الأولى	مرحلة الإعداد	2026-2025
المرحلة الثانية	مرحلة التنفيذ والمراقبة والقياس	2029-2026

قائمة المحتويات

كلمة المحافظ 3

مقدمـــة 4

1- نبذة عن الشمول المالي..... 5

2- تعريف الشمول المالي 6

3- أهمية الشمول المالي 6

3-1 الأثر على النمو الاقتصادي..... 7

3-2 الأثر على توزيع الدخل ومكافحة الفقر..... 7

3-3 كفاءة واستقرار النظا م المالي..... 7

3-4 الشمول المالي وأثره على الوصول للخدمات المالية في أوقات الأزمات (انتشار الأوبئة والحروب)..... 8

4- الشمول المالي من وجهة نظر المصارف المركزية 9

5- أهمية وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي..... 12

6- مؤشرات الشمول المالي في ليبيا 13

7- واقع الشمول المالي في ليبيا في ضوء قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي العالمي (2017)..... 13

6-1 نسبة البالغين الذين يمتلكون حساباً في مؤسسة مالية رسمية 14

6-2 الفجوة ما بين الجنسين فيما يتعلق بامتلاك حساب رسمي في مؤسسة مالية..... 15

6-3 الاقتراض والادخار عن طريق المؤسسات المالية الرسمية..... 16

6-4 استخدام الهاتف المحمول أو الانترنت للولوج للحسابات المصرفية..... 18

6-5 الأسباب الرئيسية للإقصاء المالي في ليبيا..... 19

8- المحاور الرئيسية للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 22

9- هيكلة اللجنة وفرق العمل الفنية 34

10- التحديات والصعوبات..... 41

كلمة المحافظ

أصبح الشمول المالي من أهم الموضوعات التي حظيت باهتمام البنوك المركزية وخاصة في الدول النامية بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، ليصبح ركيزة أساسية من ضمن أولويات صانعي السياسات في بناء استراتيجيات التنمية الشاملة لما لها من دور في التأثير على الاستقرار المالي والاجتماعي للدولة من ناحية، ومن ناحية أخرى في زيادة الإنتاجية وتحقيقالتنمية المُستدامة، حيث يُساهم في خفض معدلات البطالة والفقر ورفع مستوى المعيشة، وفي ظل الاهمية المتزايدة فقد أولى مصرف ليبيا المركزي اهتماماً كبيراً للشمول المالي منذ عام 2017، حيث أصدر مصرف ليبيا المركزي تعليماته بخصوص تعزيز الإستقرار المالي والشمول المالي، والتوجه نحو تحقيقه في ليبيا من خلال إنشاء فرق العمل ووحدات ذات طابع خاص معنية بالشمول والإستقرار المالي والقيام بزيارات لبنوك مركزية إقليمية ، ومؤسسات دولية، والتواصل معهم للإطلاع والإستفادة من تجاربهم لمواكبة أخر ما توصلت إليه تلك المؤسسات، ومواكبةً للتطورات الإقليمية والدولية، حيث شهدت المنتجات والخدمات المالية تطورات متسارعة من حيث تنوعها، وأساليب توفيرها، وإنتشارها، وتسهيل الوصول إليها، ومن خلال رؤيتنا سنبذل المزيد من الجهد في توفير المناخ المناسب والملائم لتحفيز الأفراد والشركات المتناهية الصَّغر والصغيرة الموجودة في القطاع غير الرسمي للدخولفي القطاع الرسمي بما يُسهم في نمو الناتج المحلي، وأيضا التحول إلي الإقتصاد الرقمي من خلال زيادة وعي الأفراد وتحفيزهم علي إستخدام التكنولوجيا في المعاملات المالية والمصرفية، بحيث يقلل العبء والجهد والوقت على الأفراد والمؤسسات، والتي إعتبرها صندوق النقد الدولي من أهم الشروط للدول النامية في تعزيز الشمول المالي.

وقد حدَّد مصرف ليبيا المركزي أولوياته في رفع مستوى الشمول المالي في ليبيا، وذلك من خلال وضع رؤيا لأعداد وتنفيذ إستراتيجية للشمول المالي تشارك فيها كل الاطراف ذات العلاقة والتي ستكُون رحلة شاقة ومليئة بالمُتغيرات في ظِل عدم الإستقرار، وبتعاون الجميع بما في ذلك الحكومةوالمؤسسات والمجتمع، سنحقق بإذن الله ا لأهداف المرجوة.

ناجي محمد عيسى

محافظ مصرف ليبيا المركزي

مقدمة

في أعقاب الازمة المالية العالمية التي حدثت في نهاية 2007 إزداد الإهتمام الدولي نحو بتحقيق الشمول المالي، من خلال إيجاد إلتزام واسع لدى الجهات الرسمية الحكومية وتنفيذ سياسات يتم من خلالها تعزيز وتسهيل وصول وإستخدام كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية وتمكينهم من إستخدامها، بالإضافة إلي توفير خدمات مالية متنوعة ومبتكرة بتكاليف منخفضة، من خلال مزودي هذه الخدمات،ونظراً لأهميته فقد بادرت 60 دولة باتخاذ خطوات لإنشاء إستراتيجية وطنية للشمول أو إصدار تشريعات تنظم عمل الإنشاء.

وفي إطار بناء الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي، فقد أكدت منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OECD) علي قيام كل دولة بمراعاة خصوصياتها والظروف المحلية، ودرجة الوعي المالي المتوفر لدى مواطنيها ودرجة التطور في القطاع المالي[1] .

وبالنظر إلي واقع الشمول المالي في المنطقة العربية، فإن المؤشرات تدل على مستوى إنخفاضه مقارنة بدول العالم، حيث يمتلك نحو 37 % فقط من البالغين في الدول العربية حسابات مصرفية، أي حوالي 160 مليون شخص عربي ، وهذا يعني أن 63 % من البالغين مُستبعدين من الخدمات المالية والتمويلية الرسمية.

ورغم الزيادة الملحوظة في ملكية الحسابات في معظم الدول العربية بين عامّي (2011 -2017) ، فإننا نجد تبايناً كبيراً بين الدول، ففي العام 2017 كانت نسبة ملكية الحسابات مرتفعة بشكل ملحوظ في الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والكويت عند (82 %، 83 %، 80 %) علي التوالي، في حين لا يتجاوز هذا الرقم 25 % في كل من اليمن، وجيبوتي، والسودان، وموريتانيا، وجزر القمر، والعراق، وسوريا[2].

وفي هذه الرؤية سيتم تناول نبذة عن الشمول المالي، وتعريفه، وبيان أهميته، وواقع الشمول المالي في ليبيا ، وكذلك عرض المحاور الأساسية للإستراتيجية الوطنية للشمول المالي.

[1] متطلبات تبني استرتيجية وطنية للشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2015

[2] دراسة عن واقع الشمول المالي في المنطقة العربية ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه، مجلة تصدرها اتحاد المصارف العربية، العدد 458 (يناير – 2019)

1 - نبذة عن الشمول المالي :

الشمول المالي ظهر عكس الإقصاء المالي لأول مرة عام 1993 في دراسة ليشون وثرفت LESHON AND THRIFT عن الخدمات المالية في جنوب انجلترا (إثر اغلاق أحد البنوك علي وصول سكان المنطقة فعلياً للخدمات المصرفية)، وفي عام 1999 أُستخدم الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد الي الخدمات المالية المتوفرة [3]

وهنا يجب التفرقة بين: (التخلي الإختياري عن السعي وراء استخدام المنتجات والخدمات المالية بسبب انعدام الحاجة اليها وعدم الوصول إليها، وعدم إستخدامها بسبب عدم توفرها أو بسبب عدم القدرة على إمتلاكها)، فالشمول المالي يخص إهتمامه من جرى استبعادهم أو إقصائهم وإيجاد الوسائل للتغلب على عوامل الاستبعاد أو الإقصاء، وهذا أن يعني إلي من إختاروا إستبعاد أنفسهم عن إستخدام الخدمات والمنتجات المالية غير معنيين، بل العكس سيتم خلق الوسائل الكفيلة والتغلب على الأسباب المانعة لدخولهم القطاع المالي الرسمي .

فقد تبنت مجموعة الـ 20 الشمول كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الإقتصادية والمالية ، واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية في محاربة الفقر المُدقع وتعزيز الرخاء.

ومنذ سنة 2010 هناك أكثر من 55 دولة أبدت إستعدادها للتوسع في الشمول المالي، كما أن هناك أكثر من 60 دولة بدأت في تطوير استراتيجية وطنية للشمول المالي، فقد كانت ماليزيا من أوائل الدول التي قامت بتطوير وتنفيذ إستراتيجيات وطنية للشمول المالي في العالم عام 2003، للإنتقال من الجهود المبعثرة والمبادرات الفردية الي توحيدها في مظلة واحدة لتخفيض التكلفة ، وتعتبر الهند من أنجح الدول في العالم وهي التي تمثل حوالي 15% من سكان العالم في رفع مستوي الشمول المالي خلال الفترة (2011-2018) من 35% من البالغين إلي نحو 80% عام 2017.

وفي هذا السياق، أطلقت مجموعة البنك الدولي عام 2013 (البرنامج العالمي للإستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية) مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع والمدفوعات والتجزئة المبتكرة، كما تبنت العديد من المؤسسات العالمية مثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (C-GAP) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) برامج تعمل علي تحقيق الشمول المالي، وتلتها مجموعة العشرين G20 إجتماع قادتها في 17 أغسطس 2016م، إلتزمت بتوسيع الشمول المالي عالمياً وأكدت على إلتزامها بتطوير مبادئ الشمول المالي الرقمي، أما البنك الدولي فإعتبر الشمول المالي عامل رئيسي لتخفيض الفقر وزيادة الإزدهار ووضع البنك أهداف عالمية طموحة للتوسع في الشمول المالي خلال سنة 2020.

[3] المفوضية الاوربية 2008

إن تبني الدول لاستراتيجيات وطنية للشمول المالي يمثل دافعًا قويًا إلى تطوير التشريعات المالية وتقنية الإتصالات والمنافسة وزيادة المستوى التعليمي للأفراد، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإصلاحات والتطوير بتلك الدول، رافق ذلك انضمام أكثر من مؤسسة مالية عالمية للتحالف العالمي للشمول المالي وإلتزام أكثر من 47 دولة من دول العالم النامي بإعلان مايا (MAYA DECLARATION) لتعزيز الشمول المالي في بلدانهم .

2- تعريف الشمول المالي :

عرفت مجموعة العشرين G20 ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) الشمول المالي بأنهُ "تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المُهمشة والفقيرة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب إحتياجاتها بحيث تُقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة ".

وحسب التقرير المُشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء فإن مفهوم الشمول ينصرف الي تمتع الافراد بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض والشركات بما في ذلك أصغرها، بإمكانية الوصول والإستفادة الفعالة (مقابل أسعار مقبولة) من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات الجودة العالية (مدفوعات، تحويلات، ادخار، ائتمان، تأمين ...الخ)يقع توفيرها بطريقة مسؤولة ومُستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مُقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة .

3- أهمية الشمول المالي:

إن الشمول المالي يُساهم في تحسين فرص النمو و تعزيز الإستقرار المالي والاقتصادي وتحقيق العدالة الإجتماعية من خلال تقليل التفاوت في توزيع الدخل، ومحاربة الفقر، وزيادة الرفاه الإقتصادي، وتوفير فُرص العمل، حيث يساعد الشمول المالي على تحقيق تسعة أهداف من الأهداف السبعة عشر التي أقرتها الأمم المتحدة لتحقيق التنمية المُستدامة 2030، على رأسها خفض الفقر ومكافحة الجُوع وخلق المزيد من فُرص العمل.

وتُشير العديد من التجارب إلى أن تحسين نوعية الخدمات المالية وتسهيل وصُولها إلي الأفراد تعمل علي تكافؤ الفُرص، وتُساعد على تمكين الفقراء، والنساء، والشباب في تنفيذ إستثماراتهم الصغيرة المنتجة، وترفع الإنتاجية وتزيد الاستهلاك وتُحرك عَجلة الاقتصاد.

وبشكل عام فإن أهمية الشمول المالي لها الأثر على مستوى الإقتصاد القومي، تنعكس في تحقيق آثاراً مهمة على النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل وتعزيز إستقرار النظام المالي وسهولة وصول الخدمات المالية في أوقات الأزمات، و كما هو مبين أدناه:

3-1 الأثر على النمو الاقتصادي :

هناك العديد من الأدلة العلمية التي تُبرهن على أن التمويل يُساهم في النمو الاقتصادي، فالعديد من الدراسات أثبتت هذه العلاقة على مستوى الدول، القطاعات، أو على مستوى الشركات والقطاع العائلي وباستخدام طرق قياسية مختلفة، فالعمق المالي أظهر أنه يسبب النمو[4]، فكلما زادت مؤشرات التطور المالي كان ذلك مرتبطاً بتحقيق معدلات نسبية أعلى لنمو الناتج المحلي الإجمالي.

إن الشمول المالي يؤثر على النمو من خلال عدة قنوات، فالتمويل يساعد علي النمو الاقتصادي من خلال تعبئة المُدخرات والأموال وضخها في مُبادرات إستثمارية ذات المخاطر المُختلفة، ومن خلال توجيه الموارد نحو الإستخدام الأمثل في القطاعات الأكثر إنتاجية، كما أن الشمول المالي يضمن مُراقبة الأموال في هذا المجال، ويُوفر الأدوات التي تحد من المخاطر.

3-2 الأثر على توزيع الدخل ومُكافحة الفقر:

التمويل أيضاً يساعد في تحسين توزيع الدخل والحد من الفقر من خلال عدة قنوات، فزيادة النمو الاقتصادي الذي يحدث كنتيجة لتطور وسائل التمويل، سيرفع من مستويات الدخول وخلق مصادر دخل جديدة، الشمول المالي أيضاً سوف يُساعد في توفير فُرص متساوية لقطاع الأعمال والقطاع العائلي في الحصول على التمويل، فالعديد من الدراسات قدمت أدلة على وجود علاقة ما بين مستويات التمويل والتغيرات في المساواة الاجتماعية والفقر، حيث وجُد أن التطور المالي يساهم في خفض معدلات الفقر[5]، إن وصول التمويل والخدمات المالية لكافة فئات المجتمع وقطاعات الأعمال له دور محوري في معالجة مشكلة البطالة وتحقيق النمو الاقتصادي الأكثر شمولاً واستدامةً، الأمر الذي من المُفترض أن يُعد الهاجس الأهم أمام صانعي السياسات الإقتصادية ومُتخذي القرار في بلدٍ مثل ليبيا، حيث تعاني من معدلات عالية من البطالة خاصةً بين الشباب.

3-3 كفاءة واستقرار النظام المالي:

إن تحسين مستويات الشمول المالي من خلال إتساع قاعدة إستخدام الخدمات والمنتجات المالية الرسمية بشكل مدروس يساهم في تعزيز الإستقرار المالي، فالكثير من الدراسات إهتمت بالبحث في العلاقة ما بين مستوى الشمول المالي واستقرار القطاع المصرفي[6] .

[4] المصدر أدناه يقدم مراجعة شاملة لنتائج هذه الدراسات:
LEVINE, R., ET AL. (2000). "FINANCIAL INTERMEDIATION AND GROWTH: CAUSALITY AND CAUSES." JOURNAL OF MONETARY ECONOMICS 46(1): 31-77
[5] BECK, T., ET AL. (2007). "REACHING OUT: ACCESS TO AND USE OF BANKING SERVICES ACROSS COUNTRIES." JOURNAL OF FINANCIAL ECONOMICS 85: 234–266.
[6] AHAMED, M. M. AND S. K. MALLICK (2019). "IS FINANCIAL INCLUSION GOOD FOR BANK STABILITY? INTERNATIONAL EVIDENCE." JOURNAL OF ECONOMIC BEHAVIOR & ORGANIZATION 157: 403-427.

نتائج هذه الدراسات أشارت إلى أن المستويات العالية من الشمول المالي تساهم في إستقرار مالي أفضل للمصارف التجارية خاصةً في الدول التي تمتاز بنوعية مؤسسات جيدة.

إن إستهداف وجذب عدد كبير من العملاء يساعد المصارف في الحصول علي وفرة في ودائع التجزئة ذات التكلفة المنخفضة، ومن ثم تساهم في التمويلات مُتناهية الصُغر بتكاليف أقل وبمخاطر متدنية خاصةً إذا ما توافرت التكنولوجيا الحديثة والإستقرار السياسي وسيادة القانون، كما أن الشمول المالي يُعزز المنافسة بين المؤسسات المالية من خلال تنوع منتجاتها وخدماتها المالية والإهتمام بجودتها لاجتذاب أكبر عدد من الجمهور .

من ناحية أخرى، فإن التطور المالي يُساهم في سرعة التحويلات المالية بين مُختلف المتعاملين (المؤسسات العامة والخاصة، الشركات، المواطنين) بحيث يجعل إنسياب الخدمات المالية تمتاز بالسرعة وسهولة الوصول من منظور أخر فإن التطور المالي يُعزز من كفاءة تتبع التحويلات المالية وزيادة الرقابة المالية للحد من الفساد المالي والإداري وأنشطة غسيل الأموال.

إن تحقيق معدلات عالية من الشمول المالي هو في الأساس مرتبط بوجود بيئة قانونية ومؤسساتية مستقرة وذات كفاءة.

أظهرت العديد من الدراسات (بحوث إعتمدت على بيانات من الشركات والمشاريع الصغيرة) أن الشركات التي تعمل في دول لديها أنظمة مالية متقدمة تواجه صعوبات أقل فيما يتعلق بالتمويل، وأن المصارف التي تعمل في بيئة تمتاز بسيادة القانون وإنفاذ العقود ستمتاز بمرونة عالية في تنويع مجالات التمويل مع إنخفاض التكاليف والمخاطر.

4-3 الشمول المالي وأثره على الوصول للخدمات المالية في أوقات الأزمات (إنتشار الأوبئة والحروب):

مع بداية سنة 2020 ومع إنتشار جائحة كورونا (COVID-19) برزت أهمية حظر التجمُعات والحفاظ على التباعد الاجتماعي لتفادي خطر العدوى؛ ورأينا التحديات الكبيرة التي واجهت السلطات في بعض الدول في تطبيق تلك الإجراءات الإحترازية مع وجود الحاجة للتجمع أمام المصارف وآلات السحب الذاتي في الدول التي تعاني من تدني مستوى إستخدام التكنولوجيا المالية وصعوبة الوصول للخدمات المالية، الأمر الذي كان من الممكن تفاديه في ظل نظام مالي حديث يعتمد على إستخدام التحويلات الالكترونية وبطاقات الدفع الإلكتروني لأغراض التسوق والتبادل التجاري والخدمي.

كذلك فإن المخاوف من إنتشار الأوبئة والفيروسات من المتوقع أن تتسبب في إنخفاض التعامل بالنقود الورقية، وسوف يساعد هذا التطور الرقمي في دعم الحلول الذكية، أيضا توجه المؤسسات الدولية إلى تعزيز الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

عالمياً، من الملاحظ حدوث تغيير في كثير من العادات الصحية والإجتماعية بعد تفشي فيروس كورونا، كذلك الحال فيما يتعلق بالسلوك المالي والذي من المفترض أن يتطور في اتجاه اختيار أدوات جديدة أكثر كفاءة وأقل ضرراً. فمن المتوقع أن يرتفع الإقبال على المَحافظ الإلكترونية وتطبيقات الهواتف الذكية، وما عجزت عنه شركات القطاع الخاص في زيادة تبني المجتمع للحلول الذكية بشأن المدفوعات، سوف تُعجل به جائحة كُورونا في حالة دولة ليبيا، يبدو أن جانب عرض الخدمات المالية المتطورة لايزال غير مواكب وبشكل فعّال للأحتياجات المتزايدة لاستخدام وسائل المدفوعات المالية الرقمية، مثل التطبيقات الذكية عبر الهواتف الذكية وأيضا المدفوعات الرقمية عبر البطاقات مسبقة الدفع والائتمانية.

4- الشمول المالي من وجهة نظر المصارف المركزية:

يُشير بنك التسويات الدولي الي أن العديد من المصارف المركزية تعتقد بأنه من المهم وضع إستراتيجيات الشمول المالي من ضمن مهام المصارف المركزية، فحوالي نصف الدول التي لم تضع استراتيجية للشمول المالي أوضحت بأن هناك حاجة لوضع إستراتيجية واضحة للشمول المالي بدِولها، وفي الواقع فإن المصارف المركزية يمكنها التدخل على كافة المستويات لوضع أجنده واضحة للشمول المالي، كما يمكنها تقييم وقياس الشمول المالي في دولها ووضع استراتيجيات أو سياسات لتطوير الشمول المالي، ومن ثم تطبيق ومراقبة مثل هذه السياسات.

يُقدر بنك التسويات الدولي أن حوالي 40% من المصارف المركزية يُفصحون عن بعض المواضيع المحددة المتعلقة بالشمول المالي إلى الحكومة أو البرلمان أو إلى لجنة أو مجلس الشمول المالي الوطني، وفي بعض الحالات يتم الإفصاح عن الشمول المالي في التقارير الدورية في شكل بيانات أو تحليل للسياسات.

إن من السمات المهمة في الشمول المالي أن نصف المصارف المركزية التي تم إستطلاع رأيها أوضحت بأن العمليات المتعلقة بالشمول المالي هي عمليات غير مركزية، حيث يوجد عدة أقسام ووحدات للتعامل مع السمات المختلفة للشمول المالي، في بعض الدول تقوم الحكومات بإنشاء لجنة مسؤولة عن الشمول المالي تكون تبعيتها للمصرف المركزي، مثل هذه اللجان يمكنها العمل على الشمول المالي بشكل أكثر تركيزاً، وتوعية الجهات المختلفة وأصحاب المصالح بأهمية الشمول المالي، وكما يمكن للمصارف المركزية أن تساهم في الرفع من مستوى الشمول المالي من خلال ثلاث طرق: تطوير التعليم المالي، الإشراف على الخدمات المالية، دعم مبادرات إدماج شرائح المجتمع التي لا تحصل على خدمات مالية.

وبشكل عام، فإن المصارف المركزية لها القدرة والصلاحية على تطوير التعليم المالي وحماية المستهلك، ويمكن القيام بذلك من خلال نشر معايير للتعليم المالي ونشر معلومات واضحة تساعد في حماية مستخدمي الخدمات المالية، هذا في حد ذاته عامل أساسي لدعم الشمول المالي، التعليم المالي يساعد الأفراد في استيعابهم للمنافع التي تعود عليهم من إستخدام المدفوعات الرقمية والحسابات المصرفية عند حصولهم على الخدمات المالية.

إن المصارف المركزية هي التي تقوم بالإشراف والرقابة علي المؤسسات المصرفية، ومن خلال دورها الإشرافي سيمكُنها من المساهمة في توسيع دائرة الشمول المالي من خلال وضع إطار عام واضح لتقديم الخدمات المالية، والتأكد من وضوح كيفية الحصول على تلك الخدمات، فعلى سبيل المثال تقوم المصارف المركزية في أوروبا حالياً في طور تطبيق التوجيه الأوروبي، بالمقارنة بين العمولات المتعلقة بخدمات الدفع، ومن المحتمل أن يؤدي هذا التوجيه إلى تطوير عالمي في خدمات المدفوعات المالية لكافة الشرائح، وفي حالة الدول النامية، تعتبر تجربة نظام مدفوعات الموبايل في كينيا نموذج متميز في استخدام الموبايل كبوابة للخدمات المالية مما ساعد في توسيع قاعدة الشمول المالي.

وبناءً علي استقصاء بنك التسويات الدولي حول الأهداف التي تريد المصارف المركزية تحقيقها الموضح بالشكل (4-أ)من خلال التوسع في الشمول المالي، فتَبين ان المصارف المركزية تساهم من خلال الشمول المالي بشكل أساسي تحقيق (حماية الاستقرار المالي، زياد كفاءة أنظمة الدفع، تطوير وظيفة النظام المالي, حماية مستهلكي الخدمات المالية)

الشكل (4-أ)

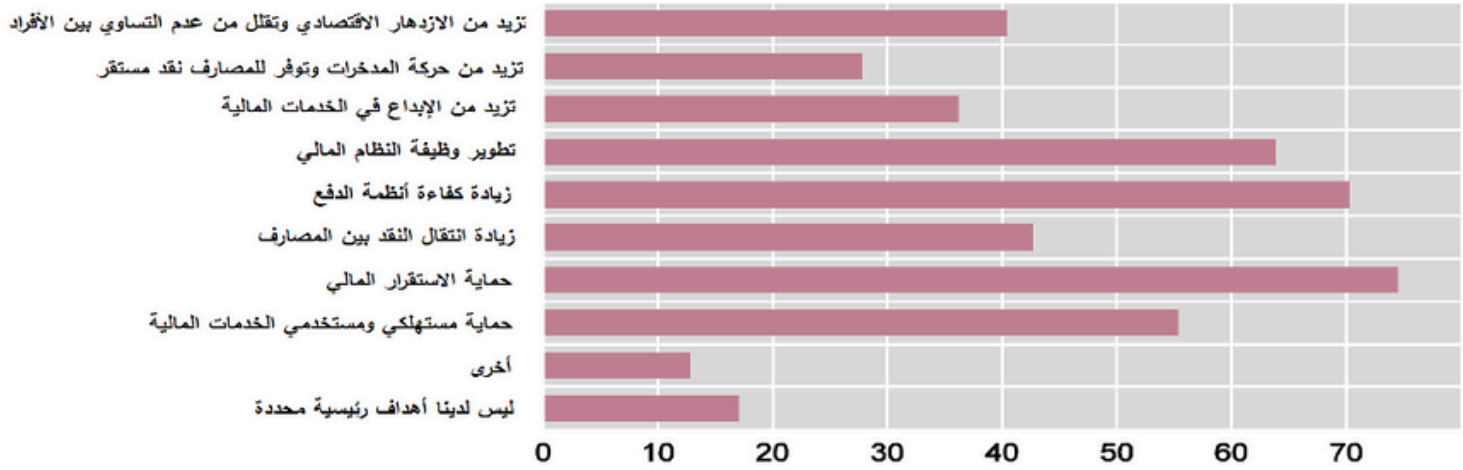

وبذلك فان أغلب المصارف المركزية ترى أن الإستقرار المالي يتطلب العمل على تطوير أنظمة دفع واضحة وشفافة وذلك لتطوير وظيفتها المالية وحماية مستهلكي الخدمات المالية.

إن دور المصارف المركزية في حماية الإستقرار المالي يمكن أن يساهم بشكل كبير في الشمول المالي، فكلما قامت المصارف المركزية بوظيفتها بشكل أكثر كفاءة وإستقراراً فهذا يعني إستقرار مالي للدولة وزيادة قاعدة الشمول المالي بحيث لا تستثني أحداً في المجتمع، وبالتالي فكلما زاد مستوى الشمول المالي في المجتمع كلما أدى ذلك إلى زيادة المنافع ليس الفردية فقط وإنما أيضاً المنافع على مستوى الدولة بحيث يكون لدينا نظام مالي قوي وبنية تحتية متطورة لأنظمة الدفع والاقتصاد ككل.

فيما يتعلق بالحصول على البيانات الخاصة بالشمول المالي فإن حوالي 70% من دول العالم تقوم بالإفصاح عن بيانات الشمول المالي، وفي أغلب تلك الدول فإن المصرف المركزي هو من يقوم بجمع تلك البيانات أو السلطات النقدية المسؤولة عن الشمول المالي، وفي نصف تلك الدول فإنه يتم جمع البيانات من مصادر مختلفة مثل السلطات الإشرافية أو مكاتب الإحصاء أو الوزارات أو الشركات الخاصة مثل شركة BILL & MELINDA GATES FOUNDATION [7]

[7] BILL & MELINDA GATES FOUNDATION

". هي شركة أمريكية خاصة مقرها الرئيسي في واشنطن بدأت عملها سنة 2000 ويستعين بها البنك الدولي وبنك التسويات الدولي في إجراء بعض المسوحات والدراسات الاستقصائية"

5- أهمية وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي [8] :

تكمن أهمية وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي في تحديد الرؤيا والأهداف المستقبلية المأمول تحقيقها والمتمثلة في تحقيق الشمول المالي لكافة فئات المجتمع، كما إنها تعمل على توحيد وتأطير مبادرات وجهود تعزيز الشمول المالي تحت مظلة واحدة وتجنب الإزدواجية في الجهود والموارد المبذولة وتحقيق الأهداف المرجوة للوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من القطاعات المستهدفة، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال وجود قيادة قوية وفاعلة ذات صلاحيات موسعة تعمل على تطوير وبناء إستراتيجية وطنية للشمول المالي تضم كافة الجهات ذات العلاقة المعنية بتحقيق الشمول المالي، وتعتبر عملية بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي الخطوة الأولى على تحقيق الشمول المالي لدى أي دولة.

وتبرز الأهمية في وضع إستراتيجية وطنية للشمول المالي في عدة نقاط أهمها:

1. تحديد الأهداف المستقبلية لتعزيز الشمول المالي في الدولة.
2. تحديد نقاط الضعف والقوة في المواضيع ذات العلاقة بالشمول المالي.
3. تحديد المُعوقات التي ستواجه عملية التطبيق.
4. تحديد سبل وآليات تجاوز المعوقات والتحديات.
5. ضمان التنسيق الفاعل بين الأطراف ذوي العلاقة وتوزيع الأدوار بينهم.
6. ضمان إلتزام الأطراف الرسمية الحكومية بالمهام والمسؤوليات المُناطة بهم ومتابعتهم.
7. تنظيم وإدارة العلاقة مع الأطراف المشاركة في بناء الاستراتيجية بشكل يسهل عملية بناء الاستراتيجية.
8. تحديد آليات لمتابعة وقياس الأداء والإنجاز لعملية بناء الاستراتيجية.

[8]ورقة عمل بعنوان: "متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، 2015

6- مؤشرات الشمول المالي :

هناك بعض المؤشرات التي من شأنها أن تساعد في تصميم استراتيجية الشمول المالي، فالبيانات المتوفرة على مستوى الدولة سوف تساعد في إعطاء معلومات عن ماهية الجوانب الملحة في خطة الإصلاحات وترتيبها بحسب الأهمية ومراحل التنفيذ، كما أنها ستساعد القطاع الخاص في تبني وتصميم الخدمات والمنتجات المالية المطلوبة.

يُقاس الشمول المالي في ثلاثة أبعاد مترابطة:

أ. الوصول للخدمات المالية.

ب. استخدام الخدمات المالية.

ج. نوعية المنتجات والخدمات المقدمة.

المؤشرات الأساسية للشمول المالي تم إقتراحها من قبل G20 (مجموعة العشرين)، وهناك بعض المؤشرات الفرعية عن طريق GPFI (الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي)، هناك جدول تفصيلي لهذه المؤشرات [9]، والذي من خلاله نلاحظ تصنيف هذه المؤشرات بحسب الأفراد وبحسب المشاريع المتوسطة والصغيرة من أجل قياس الوصول والإستخدام للخدمات المالية وكذلك نوعية الخدمات المقدمة.

7- واقع الشمول المالي في ليبيا :

في ضوء قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي العالمي FINDEX (2017) :

تعد الدراسات الميدانية التشخيصية من أهم عناصر بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي، حيث تساهم نتائج المسوحات الميدانية التشخيصية بتشخيص وتحديد فجوة الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية من قبل المواطنين، كما تعتبر المسوحات الميدانية مؤشر أساسي ونقطة بداية للقائمين على بناء الاستراتيجية حيث تساعدهم على تحديد الأهداف حول تسهيل سبل الولوج للخدمات والمنتجات المالية التي تتوافق واحتياجات المجتمع.

وكنقطة إنطلاق نحو فهم واقع الشمول المالي في ليبيا، يمكن الإستعانة بقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لأنها تعد أشمل مجموعة بيانات في العالم حول كيفية قيام البالغين بالإدخار، والإقتراض، وسداد المدفوعات، وإدارة المخاطر المالية وتصدر عن البنك الدولي كل ثلاث سنوات منذ 2011، ولقد تضمن إصدار 2017، ولأول مرة، بيانات عن ليبيا والتي من شأنها إعطاء نبذة عن واقع الشمول المالي وإمكانية المقارنة مع حالة الشمول المالي في المحيطين الإقليمي والدولي ، وبعدها غابت ليبيا عن قاعدة بيانات مؤشر الشمول المال العالمي .

[9] يمكن الاطلاع على مؤشرات الشمول المالي المقدمة من G20 و GPFI من خلال الرابط التالي:
HTTPS://DATABANK.WORLDBANK.ORG/DATA/DOWNLOAD/G20FIDATA/G20_FINANCIAL_INCLUSION_INDICATORS.PDF

يشتمل هذا الإصدار من قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي على مؤشرات محدَّثة عن إمكانية الحصول على الخدمات المالية الرسمية وغير الرسمية واستخدامها، بالإضافة إلى ذلك، يحتوي هذا الإصدار على بيانات عن استخدام التكنولوجيا المالية، بما في ذلك استخدام الهواتف المحمولة والإنترنت لإجراء المعاملات المالية، ويستند إلى أكثر من 1000 مقابلة أُجريت خلال الفترة 17-25/ 5 / 2017 ، وفيما يلي سرد بياني مختصر لأهم مؤشرات الشمول المالي في ليبيا مع مقارنتها بنتائج بعض الدول العربية، وبمتوسط دول العالم، و كذلك بحالة الشمول في الدول المتقدمة وفقاً لبيانات البنك الدولي (FINDEX 2017) [10].

1-7 نسبة البالغين الذين يمتلكون حساباً في مؤسسة مالية رسمية :

إن امتلاك حساب في مؤسسة مالية كالمصارف يعد من المؤشرات الأولية للوصول للخدمات المالية وإن كان لا يدل على حجم وجودة وتنوع المنتجات المالية المتاحة، وفقاً لهذا المؤشر فإن الشكل رقم (7-أ) يظهر أن ليبيا سجلت معدلاً مرتفعاً نسبياً بين دول الشرق الأوسط متوسطة ومنخفضة الدخل، حيث كانت نسبة من أجابوا بامتلاكهم حساباً مصرفياً حوالي 74%، وهذا يعني أن هناك ما نسبتهم 24 من البالغين (16 سنة فما فوق) يعدون مستبعدون مالياً في ليبيا، من الملاحظ أن الدول ذات الدخل المرتفع سواء مجموعة الدول المتقدمة أو بعضاً من دول الخليج العربي كالبحرين والإمارات العربية المتحدة، قد حققت معدلات عالية من الشمول المالي في هذا المجال بنسب تجاوزت 88% .

الشكل (7- أ)

نسبة البالغين ممن يمتلكون حساب في مؤسسة مالية

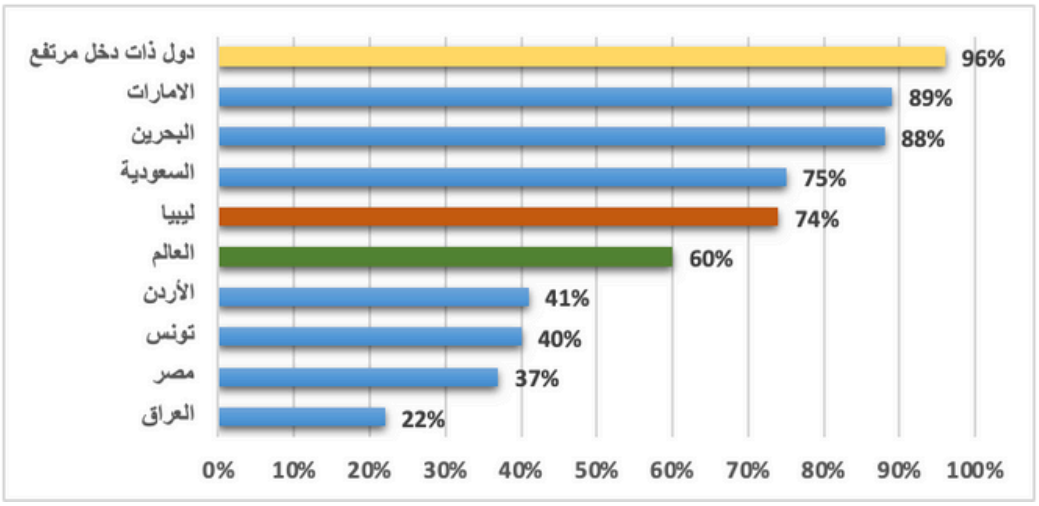

مصدر البيانات: البنك الدولي (FINDEX 2017)

[10] DEMIRGÜÇ-KUNT، ASLI، LEORA KLAPPER، DOROTHE SINGER، SANIYA ANSAR، AND JAKE HESS. 2018. THE GLOBAL FINDEX DATABASE 2017: MEASURING FINANCIAL INCLUSION AND THE FINTECH REVOLUTION. WASHINGTON، DC: WORLD BANK.
REF: LBY_2017_FINDEX_V02_M. ACCESSED AT [HTTPS://MICRODATA.WORLDBANK.ORG/] ON [20/08/2020]

2-7 الفجوة ما بين الجنسين فيما يتعلق بامتلاك حساب رسمي في مؤسسة مالية:

يمكن تحديد الفجوة ما بين الذكور والإناث عن طريق الفرق ما بين نسب إمتلاك حساب لكلاً من الجنسين، وكما هو ملاحظ من الشكل رقم (7-ب) فإن هذه الفجوة لازالت كبيرة نسبياً في حالة الكثير من الدول العربية، وفي حالة ليبيا فإن 77% من الذكور يمتلكون حسابات مصرفية مقارنة بـ 66% من النساء، وبالتالي فإن هناك فجوة تقدر بـ 11 نقطة.

الشكل (7- ب)
الفجوة ما بين الجنسين (امتلاك حساب لدى مؤسسة مالية)

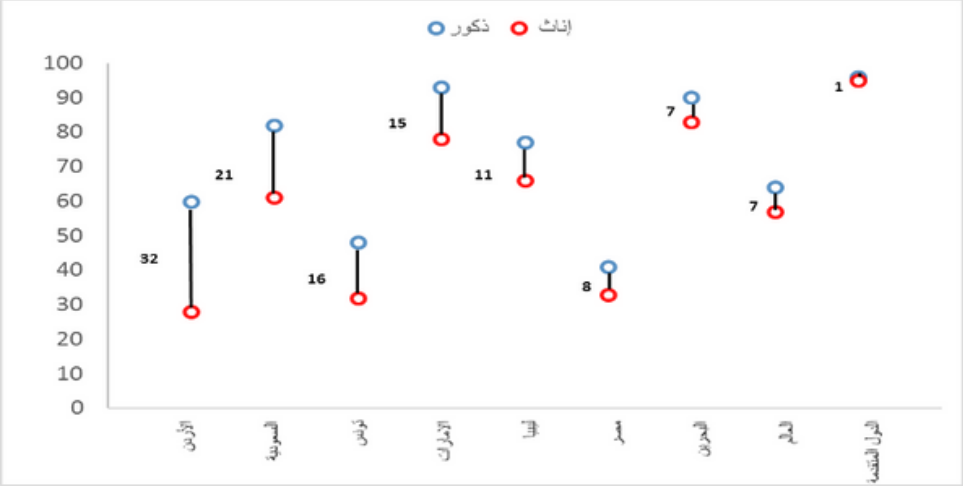

مصدر البيانات: البنك الدولي (FINDEX 2017)

3-7 الاقتراض والادخار عن طريق الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية :

على الرغم من أن ليبيا لديها معدل فوق المتوسط العالمي فيما يتعلق بملكية الحسابات المصرفية، إلا أن هذا المؤشر لوحده لا يعكس تحسن مستوى الخدمات والمنتجات المالية، فإذا نظرنا إلى نسبة الإقتراض، على سبيل المثال، فسوف نجد أنها متدنية جداً في حالة ليبيا (5%) كما هو موضح بالشكل (7 – ج)، قياساً إلى المعدل العالمي (12%)، ومعدل الإقتراض في الدول المتقدمة (22%). كذلك الحال عند السؤال عن الإقتراض العقاري (لغرض شراء منزل أو قطعة أرض) فإنه في حالة ليبيا لم تتجاوز نسبة المستفيدين من القروض العقارية الـ 6%، وفي مقابل الإقتراض الرسمي من المؤسسات المالية، نجد أن الإقتراض من قنوات غير رسمية (كالأهل والأصدقاء) هو النمط البديل في الإقتراض. وبحسب بيانات الشكل رقم (7-د)، نجد أن الدول ذات المعدلات المنخفضة في الإقتراض من المؤسسات المالية الرسمية، هي نفس الدول التي حققت معدلات من حيث الإقتراض الغير رسمي ومن ضمنها ليبيا، حيث وجد أن نسبة الذين اقترضوا من الأهل أو الأصدقاء في ليبيا قد تجاوزت 42% وهي نسبة مرتفعة قياساً إلى المتوسط العالمي (23%).

الشكل (7 – ج)
الاقتراض من مؤسسة مالية

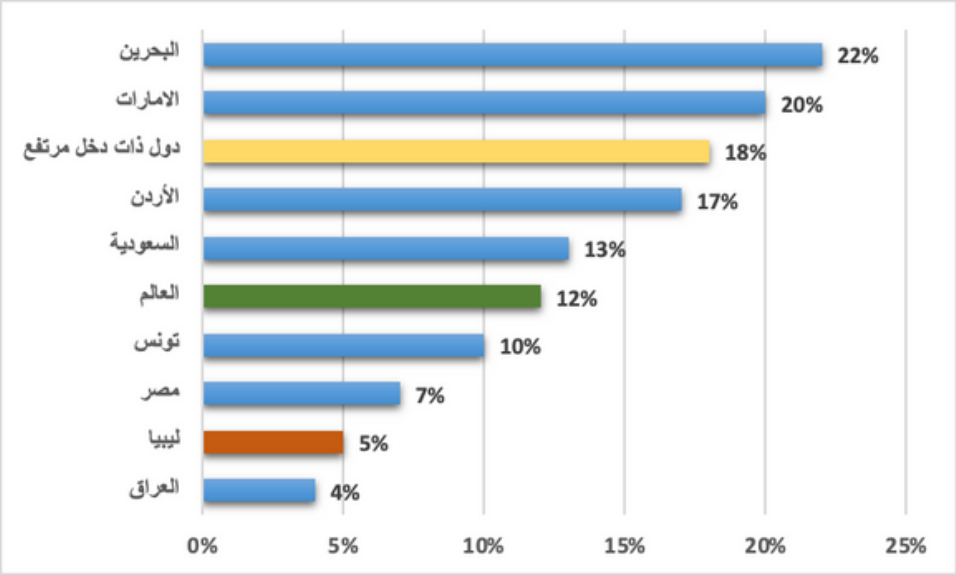

مصدر البيانات: البنك الدولي (FINDEX 2017)

الشكل (7 – د)
الاقتراض من الأهل والأصدقاء

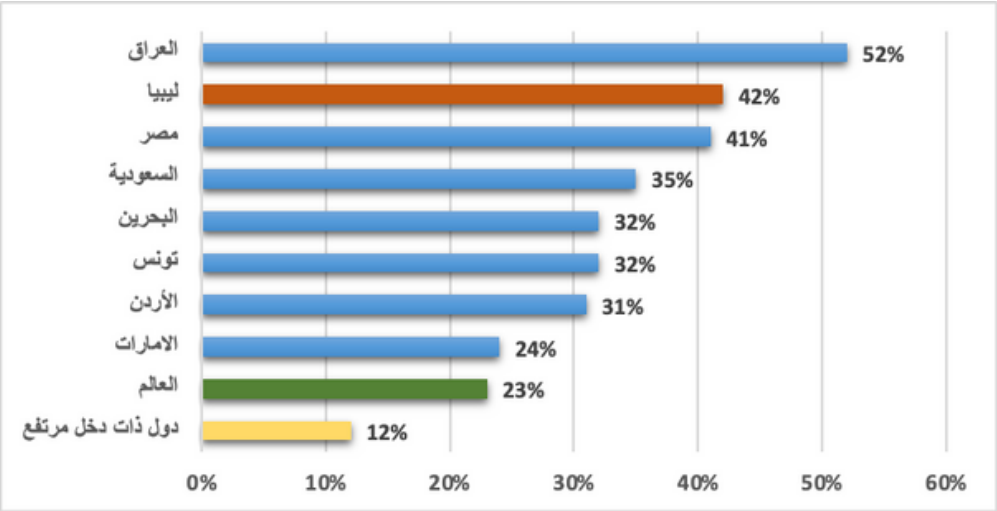

مصدر البيانات: البنك الدولي (INDEX 2017)

عند السؤال عن الادخار، نلاحظ أن نسبة من أجابوا بأنهم ادخروا نقوداً لدى مؤسسة مالية رسمية في ليبيا بلغت 24% وهو مساوٍ للمتوسط العالمي كما هو في الشكل رقم (7-هـ)، وإن كان ذلك لا يعبر عن وجود أوعية ادخارية رسمية بقدر ما قد يعكسه من اضطرار الكثيرين إلى الاحتفاظ بجزء من الدخل في الحسابات الجارية نظراً لارتفاع تكلفة الحصول على السيولة النقدية كنتيجة لأزمة السيولة التي تعاني منها المصارف التجارية في ليبيا منذ عدة سنوات والتي بلغت ذروتها سنة إعداد الدراسة 2017.

الشكل (7 – هـ)
الادخار في مؤسسة مالية

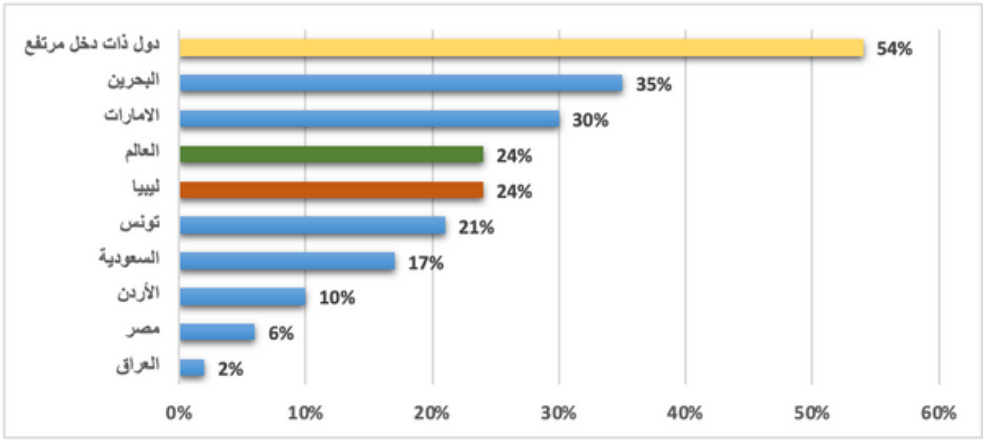

مصدر البيانات: البنك الدولي (INDEX 2017)

4-7 استخدام الهاتف المحمول أو الانترنت للولوج للحسابات المصرفية:

عند النظر إلى الشكل رقم (7- و)، نجد أن ما نسبته 14% من البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية في ليبيا إستخدموا الهاتف المحمول أو الإنترنت للدخول إلى حساباتهم المصرفية، وتعد هذه النسبة منخفضة جداً بالقياس إلى المعدل العالمي (38%) وأيضاً بالمقارنة مع بعض الدول العربية، وهذا يعكس تدني مستوى التكنولوجيا المالية في ليبيا مما يجعل هدف تطوير البنية التحتية المالية من ضمن الأهداف الرئيسية عند وضع الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي.

الشكل (7- و)
استخدام الهاتف المحمول والانترنت للولوج للحسابات المصرفية

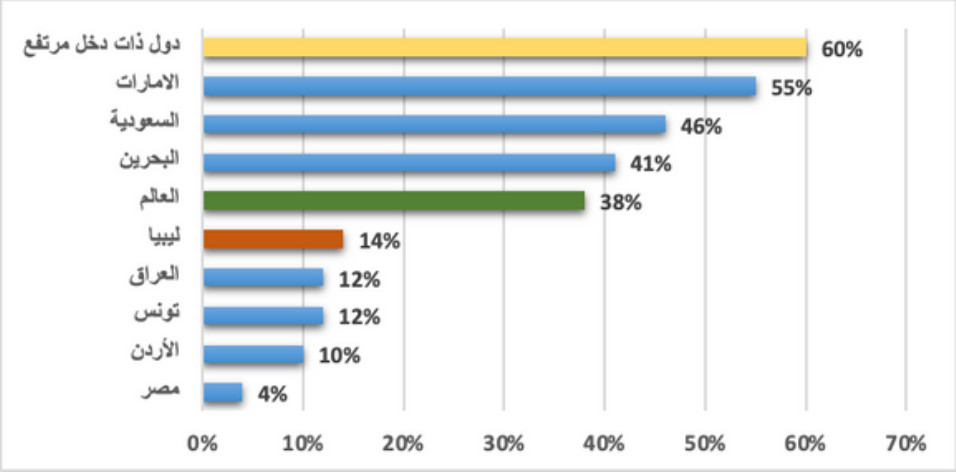

مصدر البيانات: البنك الدولي (INDEX 2017)

5-7 الأسباب الرئيسية للإقصاء المالي في ليبيا:

عند السؤال عن الأسباب الرئيسية وراء االأقصاء المالي في ليبيا، وُجد أن من أهمها عدم وجود رصيد (57%)، يليها التخلي الإختياري عن الحاجة للخدمات المالية (46%)، كما نلاحظ إن من بين الأسباب المهمة للإقصاء هو ارتفاع تكلفة الخدمات المالية (39%)، ثم إنخفاض الثقة في المؤسسات المالية (34%)كما هو موضح بالشكل (7- ز) .

الشكل (7- ز)
أسباب الاستبعاد المالي في ليبيا

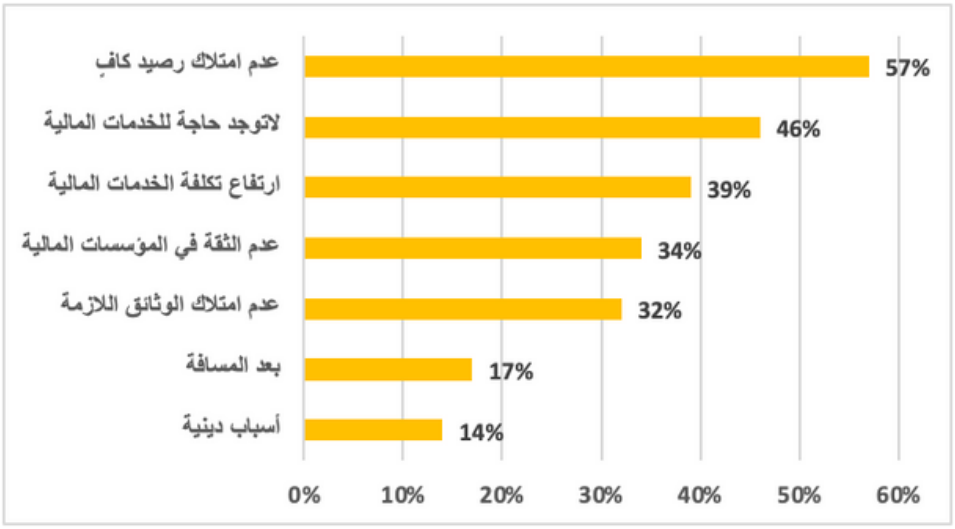

مصدر البيانات: البنك الدولي (INDEX 2017)

عند مقارنة الأسباب وراء الإقصاء المالي في ليبيا مع دول عربية أخرى نُلاحظ الارتفاع النسبي في أهمية عامل الثقة في المؤسسات المالية كسبب للإقصاء في كل من ليبيا وتونس وذلك عند المقارنة مع باقي الدول العربية المختارة، وكذلك الحال مع عامل إرتفاع تكلفة الخدمات المالية، وكما هو موضح بالشكل (7- ح).

الشكل (7- ح)
أسباب الإقصاء المالي في عينة من الدول العربية والعالمية

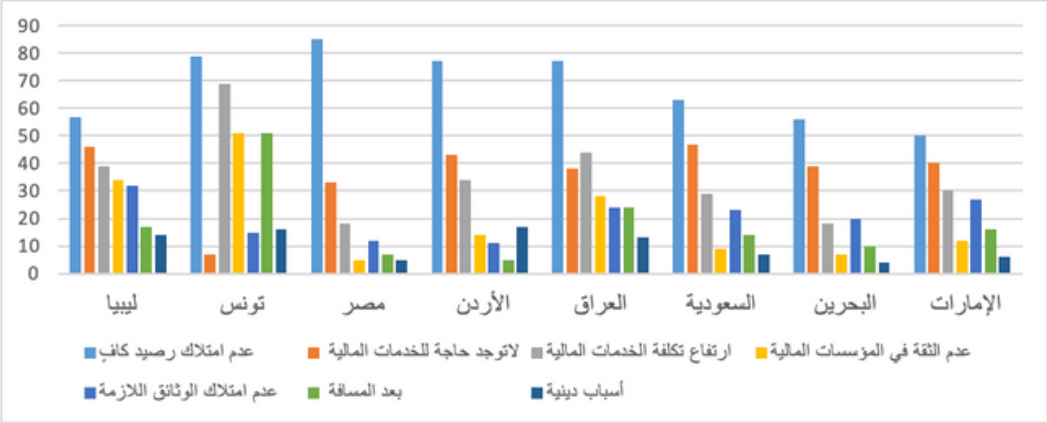

مصدر البيانات: البنك الدولي (INDEX 2017)

بناءً على ما سبق من مؤشرات، يمكن استخلاص الملاحظات التالية:

1. إن ارتفاع مؤشر إمتلاك حسابات مصرفية في ليبيا بمقدار (74%) وإن كان لا يشير بالضرورة إلى التطور المالي وتنوع المنتجات المالية؛ فإنه يعد أساساً جيدا يمكن البناء عليه للوصول إلى أهداف الشمول المالي، بالإضافة إلى ذلك، فإن رفع هذه النسبة هو أيضاً من ضمن أهداف أي استراتيجية وطنية للشمول المالي.
2. إن طرق الوصول للخدمات المالية (والتي من أهمها امتلاك حساب لدى مؤسسة مالية) ينبغي أن تشمل جميع شرائح المجتمع ذكوراً وإناثاً وبذلك فإن الشمول المالي يأخذ في عين الإعتبار تقليص الفجوة بين الجنسين في الوصول إلى الخدمات المالية وإستخدامها، في حالة ليبيا، فإن الفجوة بين الجنسين (11 نقطة) عندما يتعلق الأمر بإمتلاك حساب مصرفي وهي تعبر عن فجوة ليست بالكبيرة وبالإمكان تقليصها في فترة قصيرة ضمن إستراتيجية وطنية تعطي أهمية للمساواة بين الجنسين.
3. بالنظر إلى جانب الإقتراض من المؤسسات المالية في ليبيا، فإن البيانات أكدت إلى وجود إنخفاض كبير في كفاءة النظام المالي وشبه انعدام دور الوساطة المالية للمصارف التجارية، وذلك يرجع لأسباب عديدة ومتنوعة منها ما هو متعلق بطبيعة النظام المصرفي ومشكلة الملكية العامة لمعظم المؤسسات المالية، ومنها ما هو متعلق بالظروف الإقتصادية والسياسية والتشريعية في ليبيا والتي تؤثر على مناخ الإستثمار ومخاطر الائتمان بشكلٍ لا يشجع على الإدخار والإستثمار ومنح القروض بمختلف أنواعها، وهذا الأمر يتطلب إستراتيجية وطنية شاملة للإصلاح والتطوير.
4. أوضحت البيانات تدني مستويات استخدام الخدمات المالية الالكترونية في ليبيا، فمتوسط إستخدام الهاتف المحمول والإنترنت لإدارة الحساب المصرفي لم تتجاوز 14% في عصر تشهد فيه التكنولوجيا المالية توسعاً عالمياً في كل دول العالم (المتوسط العالمي 38%).
5. عند استقراء العوامل المحتملة للأقصاء المالي في ليبيا باستثناء عامل الدخل (أو عدم وجود رصيد مالي) تُبرز عدة عوامل لعل من أهمها هو إنخفاض مستوى الوعي بالحاجة للخدمات المالية وعدم الثقة بالمؤسسات المالية الرسمية وإرتفاع التكاليف، من ذلك نستنبط أهمية وجود استراتيجية وطنية تعزز الشمول المالي بما في ذلك تعزيز الثقة بالمؤسسات المالية الرسمية ورفع مستوى التثقيف المالي للمواطنين وكذلك وضع معايير لتعزيز حماية المستهلك فيما يتعلق بالخدمات المالية.

8 - المحاور الرئيسية للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي :-

سيعمل مصرف ليبيا المركزي على إعداد وتنفيذ إستراتيجية الشمول المالي في ليبيا وذلك من خلال المحاور التالية : -

1- محور الثقافة المالية :- يعتبر أهم محور رئيسي لتعزيز الشمول المالي في ليبيا حيث سيشمل الانشطة التالية :-

- نشر الثقافة المالية لطلبة المدارس والمعاهد و الجامعات وتنمية القدرات والمهارات .

- نشر الثقافة المالية لأصحاب المشاريع الصغري والمتوسطة .

- إعداد وتنفيذ البرامج وورش العمل والندوات والتنسيق مع وسائل الاعلام المرئي والمسموع للوصول الي أكبر شريحة ممكن من المجتمع.

- إعداد وتنفيذ البرنامج الوطني للتعليم والتثقيف المالي .

- التواصل مع المؤسسات الدولية المعنية والاستفادة من تجارب الدول التي أحرزت تقدماً في برامجها وأنشطتها .

2- محور حماية المستهلك مالياً: يعتبر أهم ثاني مبدأ سيتم التركيز عليه في الإستراتيجية الوطنية للشمول في ليبيا لأهميته حيث سيشمل الانشطة الاتية :

- انشاء وحدة لحماية المستهلك مالياً بإطارها القانوني والتنظيمي بما يتماشي مع المعايير المحلية والدولية وتحت مبدأ الإفصاح والشفافية والعدالة والحماية .

- تعزيز ووضع إطار عام لحماية المُستهلك مالياً لكافة المؤسسات المالية المصرفية والغير مصرفية الخاضعة لسلطة مصرف ليبيا المركزي .

- تعزيز التعاون مع المؤسسات الرقابية المعنية بالرقابة علي المؤسسات المالية غير المصرفية وإيجاد آليات للتعاون في سبيل حماية المُستهلك مالياً .

3- محور البحوث والبيانات:- مع شُح البيانات والبحوث فإن الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي في ليبيا ستعمل بالتعاون مع المراكز البحثية ومراكز صنع البيانات علي إنشاء قاعدة بيانات يتم من خلالها تحليل البيانات وإعداد البحوث والتقارير للمساعدة في رسم السياسات والإستراتيجيات .

4- محور الدفع الالكتروني :- سيكون ذا أهمية بالغة عبر الإهتمام بأنظمة الدفع الإلكتروني في ليبيا من خلال الأنشطة التالية:-

- توسيع إستخدام أنظمة الدفع الرقمية من خلال إعتماد الحُكومة على المدفوعات الرقمية كأداة لكافة المدفوعات الحُكومية للافراد وإلزام المؤسسات الحكومية بإعتماد المدفوعات الإلكترونية كقناة موثوقة للمعاملات الإلكترونية .

- تطوير البنية التحتية والتشريعية ومراجعتها .

ومن خلال هذا المحور سيتم مراجعة كل التشريعات والقوانين والمناشير المُنظمة لعمل المؤسسات المالية وتزويد الخدمات.

5- محور المشاريع المُتناهية الصُغر والصغيرة والمتوسطة :

تماشيا مع الجهود السابقة التي وضعتها الحُكومة من خلال التشريعات والاطر التنظيمية والمؤسسات المشرفة على تلك المشاريع، وجهود مصرف ليبيا المركزي من خلال توجيه القطاع المالي المصرفي نحو دعم تلك المشاريع، فإن هذا المحور سيُركز علي : -

- تحسين الإطار التنظيمي والتشريعي لتعزيز الوصول إلي التمويل .

- تعزيز دور الإشراف والرقابة علي تلك المشاريع وتحسين قُدرتها وتوفير بيئة داعمة لتحقيق نمو مُستدام .

- تعزيز القُدرات المالية والبشرية والتي تساعد في تطوير الخدمات والمنتجات المالية لتلك المشاريع .

وفي ظل التغيرات المستمرة والمتسارعة والتي يمر بها الاقتصاد العالمي والمحلي في عالم مليئ بالأزمات متعدد الجوانب فلقد عمل مصرف ليبيا المركزي علي مراعاة تلك المتغيرات ووضع ميزة استراتيجية للتحوط والتعامل معها وقد يكون سبق لمصرف ليبيا المركزي أن يضع تلك المتغيرات والمتمثلة في محورين إضافيين (الكوارث والأزمات – الذكاء الاصطناعي) .

6-محور الكوارث والأزمات (تغير المناخ – الأوبئة – الحروب) :

ررغم تزايد حدة الصدمات المناخية وأنماطها والظواهر الجوية المتطرفة وتزايد المخاطر التي يتعرض لها الاستقرار المالي مثل (المخاطر المادية – مخاطر الائتمان – مخاطر إكتتاب التأمين – مخاطر التشغيل – مخاطر الانتقال)، الهدف الرئيسي من ربط الشمول المالي بتغير المناخ الاستجابة لمخاطر المناخ المتزايد على بعض القطاعات، فطبيعة الخدمات المالية المتعلقة بالشمول المالي هو إيجاد الحلول للتغيرات المناخية التي تتم عبر التكيف و المرونة والتخفيف من الاثار وضمان الاستمرارية متوافقة مع التغيرات المناخي، فقد اصبح لزاماً علي مصرف ليبيا المركزي وضع الاستراتيجيات وسياسات العمل للحد أو التكيف مع مظاهر تغير المناخ ووضع التشريعات المرتبطة بأي صدمة مناخية تؤثر علي سلامة وسلاسة سير الخدمات المالية وخاصة المصرفية من خلال :

-تعزيز أهمية الوعي من تداعيات تغير المناخ علي النظام المالي مستهدفاً المؤسسات المالية وكوادرها البشرية وقطاع العملاء والشركات، وتعزيز الوعي بأهمية الأنشطة المصرفية والمالية الخضراء .

-تمكين المؤسسات المالية من تقديم الخدمات المالية في المناطق الأكثر تضرارا وضمان استمراريتها .

- دعم النمو الاقتصادي وضمان الائتمان .

- بناء وتعزيز القدرات البشرية والبنية الأساسية بناءً علي سياسة التكيف مع أثر تغير المناخ .

- دعم الجهود المبذولة لتحسين ادارة المخاطر الناتجة عن تغير المناخ أو الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون.

- زيادة المرونة المالية في مواجهة الصدمات المناخية .

7- محور الذكاء الاصطناعي :

تشكل أدوات الذكاء الاصطناعي والأشخاص الذين سيستخدمونها من المتغيرات الأساسية التي يجب أن تمتلكها المؤسسات المالية والبنوك المركزية فتشير التنبؤات إلى أن المؤسسات المالية ستضاعف حجم إنفاقها على الذكاء الاصطناعي بحلول عام 2027، سيتم التركيز في هذا المحور في تفعيل دور الذكاء الاصطناعي وأثره علي تعزيز الشمول المالي من خلال :

-تفعيل وصول المنتجات المالية للافراد والشركات وتحليل النموذج السلوكي لتحسين الخدمات المالية .

-سد فجوة الادراك حول أهمية الذكاء الاصطناعي .

-تحسين دور الابتكار المالي باستخدام الذكاء الاصطناعي .

-إعداد وتصميم مبادئ أخلاقية للذكاء الاصطناعي الجديرة بالثقة والاخذ بالاعتبار ستة أبعاد (السلامة والمتانة – عدم التمييز والانصاف – التفسير – الخصوصية – المساءلة – الرفاهية البيئية) شاملاً للمنظورات الثلاثة (التقني- المستخدم – الاجتماعي) .

-إعداد وتصميم مؤشر جاهزية القطاع المالي للذكاء الاصطناعي مبني علي ركيزة إستعداد القطاع المالي وقطاع التكنولوجيا وقطاع البيانات والبنية التحتية) .

الملحق الأول

إطـــار تفصيلـــي للجـدول الـزمنـي المفتـرض للتنفـيذ

الأهداف – النشاط – الجهة – المدى الزمني للتنفيذ

الجـــدول الزمنـــي للتنفيـــــذ

يُقدم الجدول أدناه تدابير مقترحة لمُعالجة العوامل والمحاور المُحددة في الإستراتيجية، يجب التحقق من الإجراءات والجداول الزمنية وتحديد الأولويات من قبل اللجان الفنية المكلفة بالمجالات ذات الصلة، والتي ستوفر أيضاً مزيداً من التفاصيل.

مستوى الأولوية: عالي جداً عالي

المحـــور الأول : محـــــور الثقافـــــة الماليـــــــــة								
الهـــــــدف	النشـــــاط / العمـــــل	الأدوار القياديـــة	الجـــــدول الزمنـــــي للتنفـــــــيذ					
			2026-2025			2029-2026		
نشر الوعي والثقافة المالية لكافة شرائح المجتمع	تنفيذ برامج توعية وتعليمية مرحلية على الصعيد الوطني تغطي دور وأهمية الخدمات المالية التي يقدمها القطاع المالي الرسمي، مثل لمدفوعات الرقمية, وتخطيط الدخل في سن الشيخوخة, وخطط التقاعد الطوعية, والتأمين, وأنواع مختلفة من الائتمان وخطط ضمان الائتمان, ومستودعات التمويل والتمويل الإسلامي	-الحكومة الليبية -المؤسسات المالية شركاء التنمية						
	تعزيز الثقافة المالية والوعي المالي لدى النساء	- البرنامج الوطني للتثقيف المالي - المصرف المركزي - وزارة التعليم -المجتمع المدني						
	نشر الثقافة المالية لكافة الطلاب في ليبيا, بما في ذلك طلاب المدارس والجامعات والمعاهد الفنية	-البرنامج الوطني -للتثقيف المالي -المصرف المركزي -وزارة التعليم						
	بناء القدرات المالية للعاملين في قطاع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	- البرنامج الوطني للتثقيف المالي -المصرف المركزي -الحكومة						
	إعداد وتنفيذ برامج لرفع القدرات المالية لأصحاب المشروعات الريادية	-البرنامج الوطني للتثقيف المالي -المصرف المركزي - لحكومة						
	تعزيز الثقافة المالية لجميع شرائح المجتمع الليبي من خلال التعلم الالكتروني ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة	-البرنامج الوطني للتثقيف المالي -المصرف المركزي -الحكومة						

المحـــور الثانـــي: حمايـــة المستـــهلك ماليـــاً													
الهدف	النشـــاط / العمـــل	الأدوار القيادية	الجـــدول الزمنـــي للتنفـــيذ										
			2026-2025				2029-2026						
ضمان حصول الأفراد والشركات على معلومات كاملة وشفافة عن الخدمات والمنتجات المالية	طلب منهجيات قياسية لحساب إجمالي التكاليف والعوائد والكشف عنها	-المصرف المركزي هيئة الأوراق المالية والبورصة											
	تحديد الحد الأدنى من محتويات الشروط والأحكام	-المصرف المركزي -الحكومة											
ضمان الحد الأدنى من معايير حماية المستهلك للعملاء من جميع مقدمي التمويل الأصغر	تقييم وتنفيذ الترتيبات المؤسسية المناسبة والعملية لمعالجة الثغرات في حماية المستهلك للتمويل الأصغر غير المصرفي وتوسيع المعايير الدنيا لمؤسسات التمويل الأصغر	-المصرف المركزي -الحكومة											
ضمان تطور التمويل الإسلامي وفقاً لمعايير حماية المستهلك	تحديد المبادئ التوجيهية التي تتناول قواعد السلوك، وحماية المستهلك مالياً، والامتثال للشريعة للمؤسسات التي تقدم خدمات التمويل الإسلامي على النحو الموصى به.	-المصرف المركزي -الحكومة											

المحـــور الثالـــث: البيانـــات والمعلومـــات والبحـــوث													
الهـــــدف	النشـــاط / العمـــل	الأدوار القيادية	الجـــدول الزمنـــي للتنفـــيذ										
			2026-2025				2029-2026						
مراقبة ومتابعة وقياس تطبيق إستراتيجية الشمول المالي، والتطورات المستهدفة	إعداد إطار عام للبيانات يتسم بالدقة والشمولية لتعزيز الشمول المالي	-مراكز البحوث والإحصاء. -المصرف المركزي -الشركاء											
	إتاحة إمكانية استخدام البيانات التي يتم تجميعها لأغراض التحليل، وقياس التطبيق، وتوفير البيانات الموثوقة اللازمة لإعداد السياسات والتقارير الموجزة	- مراكز البحوث والإحصاء -المصرف المركزي -الشركاء											

المحـــــور الرابـــــع: دعـــــم الدفـــــع الالكترونـــــي														
الهـــــدف	النشـــاط / العمـــل	الأدوار القياديـــة	الجـــدول الزمنـــي للتنفـــيذ											
			2026-2025				2029-2026							
تعزيز المدفوعات الرقمية	خفض تكلفة المعاملات	-المصرف المركزي -المصارف التجارية												
	اكتساب العضوية في المنظمات ذات الاختصاص والعمل معهم لتحويل المدفوعات الحكومية إلى رقمية	-وزارة المالية												
تحقيق مدى واسع من خلال دفع الجزء الأكبر عبر المنصات الالكترونية	تحويل مدفوعات (من الحكومة إلى الأفراد) إلى المدفوعات الرقمية	-الحكومة الليبية -شركاء التنمية												
	تحويل غالبية مدفوعات رواتب الشركات (من الحكومة إلى الشركة) (من الشركات إلى الحكومة) إلى المنصات الرقمية	-الحكومة الليبية -المصارف التجارية												
توسيع وتنويع نقاط الوصول	التوصل إلى اتفاقيات التشغيل البيني بين مقدمي الخدمة	- المصارف التجارية												
	تصميم خطة لتوسيع شبكة أجهزة الصراف الآلي	- المصارف التجارية												

تابع المحور الرابـــــع: البنـــــية التحتـــــــــــــية الماليـــــــــة														
الهدف	النشـــــاط / العمـــــل	الأدوار القياديـــة	الجـــــدول الزمنـــــي للتنفـــــــيذ											
			2026-2025				2029-2026							
إنشاء إطار عمل قوي وبنية تحتية للمعاملات	إصدار قانون للمعاملات وفقًا لأفضل الممارسات الدولية	-الحكومة الليبية -البرلمان - المصرف المركزي												
	إنشاء سجل إلكتروني للضمانات يمكن الوصول إليه من قبل أي شركة صغيرة ومتناهية الصغر	-قاعدة وطنية للبيانات والتسجيل												
	اعتماد التعديلات القانونية المطلوبة لتحسين كفاءة الرهن العقاري	-المصرف المركزي -وزارة العدل -وزارة المالية												
	تعزيز قدرة المحاكم المختصة مصرفيا على منح الإعفاء في الوقت المناسب للدائنين المضمونين	-المحاكم المصرفية -شركاء التنمية												
تحسين الإطار القانوني والتنظيمي لنظام الدفع	وضع إطار تنظيمي لخدمات الدفع وأنظمة الدفع	- الحكومة الليبية -المصرف المركزي												
تعزيز أنظمة مدفوعات التجزئة	تطوير البنية التحتية لدعم عمليات الائتمان والخصم منخفضة القيمة بين المصارف والمدفوعات الجماعية والتحويلات الفورية.	-المصرف المركزي												
تعزيز التمويل التجاري لمؤسسات التمويل	تأسيس الشركة الليبية للاستثمار في التمويل الأصغر.	-الحكومة الليبية -صندوق ذوي الدخل المحدود والفقراء -شركاء التنمية												

المحور الخامس :تمويـــل المشروعـــات متناهية الصغر والصغـــيرة والمتوسطـــــة												
الهدف	النشـــاط / العمـــل	الأدوار القياديـــة	الجـــدول الزمنـــي للتنفـــيذ									
			2026-2025				2029-2026					
خلق بيئة سياسية تشجع التنمية القائمة على السوق	ضمان التزام الحكومة بتحويل دور الحكومة من التدخل إلى النهج الشامل القائم على السوق	الحكومة المصرف المركزي										
	تقييم فعالية التدخلات الحالية وتقييم الحاجة إلى التدخلات المستهدفة مع إطار الرصد والتقييم المناسبين	الحكومة المصرف المركزي المصارف التجارية شركاء التنمية										
	تصميم وإطلاق مخطط ضمان جزئي محسّن لتعزيز إقراض المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	الحكومة المصرف المركزي المصارف التجارية شركاء التنمية										
زيادة قدرة المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر على تطوير منتجات وقنوات للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، من خلال استكشاف نماذج أعمال جديدة تعتمد على منصات المدفوعات الرقمية والتحالفات الاستراتيجية	بناء القدرات وتطوير الخبرات في مجال تمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة, لا سيّما في استخدام نماذج بديلة مثل تمويل سلسلة القيمة, وبرامج الإقراض, والخدمات التي تركز على المرأة, والإقراض النقدي, وتوفير خدمات الدعم غير المالي (المساعدة الفنية) تطوير الأعمال	المصارف التجارية مقدمو الخدمات المالية -الآخرون المصرف المركزي شركاء التنمية										
	تأمين التزام الإدارة العليا بمنظور استراتيجي لإقراض المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	مصرف ليبيا المركزي المصارف التجارية										

تابع المحور الخامس :تمويـــل المشروعـــات الصغرى والصغـــيرة والمتوسطـــــة			
هـــــــدف	النشـــاط / العمـــل	الأدوار القياديـــة	الجـــدول الزمنـــي للتنفـــيذ
			2026-2025 / 2029-2026
تحسين مهارات الأعمال وقدرات المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	تصميم جهود جديدة لبناء القدرات أو توسيعها, مع التركيز على المجالات ذات الأولوية (أي القطاعات المنظمة التي من المرجح أن تستفيد على الفور من الوصول إلى التمويل)	-الأطراف ذات الصلة	
	تعزيز روابط سلاسل القيمة ووصول المقترضين إلى التجمعات	- الأطراف ذات الصلة -المصارف التجارية -مؤسسات التمويل الأصغر	

المحور السادس : الكوارث والأزمات (تغير المناخ – الأوبئة – الحروب)												
الهـــــــدف	النشـــــاط / العمـــــل	الأدوار القياديـــة	الجـــــدول الزمنـــــي للتنفـــــــيذ									
			2026-2025			2029-2026						
ضمان سير الخدمات المالية	تمكين سير المؤسسات المالية من خدمة الافراد والشركات في لمناطق الأكثر تضرراً	- مصرف ليبيا المركزي -الحكومة الليبية - المؤسسات المالية - الشركاء الدوليين والاقليميين -البرنامج الوطني للتثقيف المالي - المجتمع المدني										
دعم النمو الاقتصادي	خلق وسائل سهلة ومرنة للصول الي مصادر التمويل في ظل التكييف في المناطق الأكثر تضرارا من الكوارث والاوبئة	- مصرف ليبيا المركزي -الحكومة الليبية -المؤسسات المالية -البرنامج الوطني للتثقيف المالي										
ضمان الائتمان	إنشاء برامج لضمان الائتمان (سياسات – أدوات) للاستجابة لمرحلة ما بعد التعافي من الازمات والكوارث	- مصرف ليبيا المركزي - الحكومة الليبية -المؤسسات المالية -البرنامج الوطني للتثقيف المالي - الشركاء الدوليين والاقليميين										
بناء وتعزيز القدرات	رسم السياسات والإجراءات الاحترازية (الكلية – الجزئية) لتعزيز قدرات المؤسسات في مواجهة الازمات وتحقيق مبدأ الاستمرارية	- مصرف ليبيا المركزي -الحكومة الليبية - المؤسسات المالية -البرنامج الوطني للتثقيف المالي										
	الأدوات المالية للتصدي للكوارث (توسيع نطاق التأمين ضد الكوارث والأزمات)	- مصرف ليبيا المركزي -المؤسسات المالية البرنامج الوطني للتثقيف -المالي										

المحور السابع : الذكاء الاصطناعي													
الهـــــــدف	النشـــاط / العمـــل	الأدوار القياديـــة	الجـــدول الزمنـــي للتنفـــــيذ										
			2026-2025				2029-2026						
تحسين نموذج خدمات العملاء	إنشاء تطبيقات تفاعلية تستخدم الذكاء الاصطناعي للتواصل والتعامل مع طلبات العملاء واحتياجاتهم سواءا كانت محادثات (نصية أم صوتية)	- مصرف ليبيا المركزي - المؤسسات المالية - البرنامج الوطني للتثقيف المالي											
مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومراقبة عمليات الاحتيال	انشاء أنظمة تعتمد علي الذكاء الاصطناعي تمتاز بالمرونة والدقة والسرعة	- مصرف ليبيا المركزي - المؤسسات المالية - المؤسسات الدولية والإقليمية -البرنامج الوطني للتثقيف المالي											
تنمية وتعزيز القدرات البشرية	تدريب الموظفيين علي آليات وتقنيات التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي	- مصرف ليبيا المركزي -المؤسسات المالية -البرنامج الوطني للتثقيف المالي											
تحسين جودة الخدمات المالية	استخدام الخدمات المالية الذكية بواسطة تطبيقات الذكاء الاصطناعي	- مصرف ليبيا المركزي -الحكومة الليبية - المؤسسات المالية - البرنامج الوطني للتثقيف المالي											
تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي	انشاء قانون لتنظيم الذكاء الاصطناعي	- مصرف ليبيا المركزي - الحكومة الليبية - الهيئات الرقابية والقانونية - المراكز البحثية - البرنامج الوطني للتثقيف المالي											

9 - هيكلة اللجان وفرق العمل الفنية لمتابعة والاشراف علي تنفيذ الاستراتيجية :-

تنفذ المبادرات المتعددة اللازمة لتحقيق رؤية الشمول المالي في ليبيا من جانب اللجنة العليا لأستراتيجة الشمول المالي الصادر بقرار السيد معالي المحافظ رقم (513) لسنة 2024م لتحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي .

يتكون هيكل التنسيق من مستويين اداريين :

1- اللجنة العليا لأستراتيجة الشمول المالي.

2- فرق العمل الفنية.

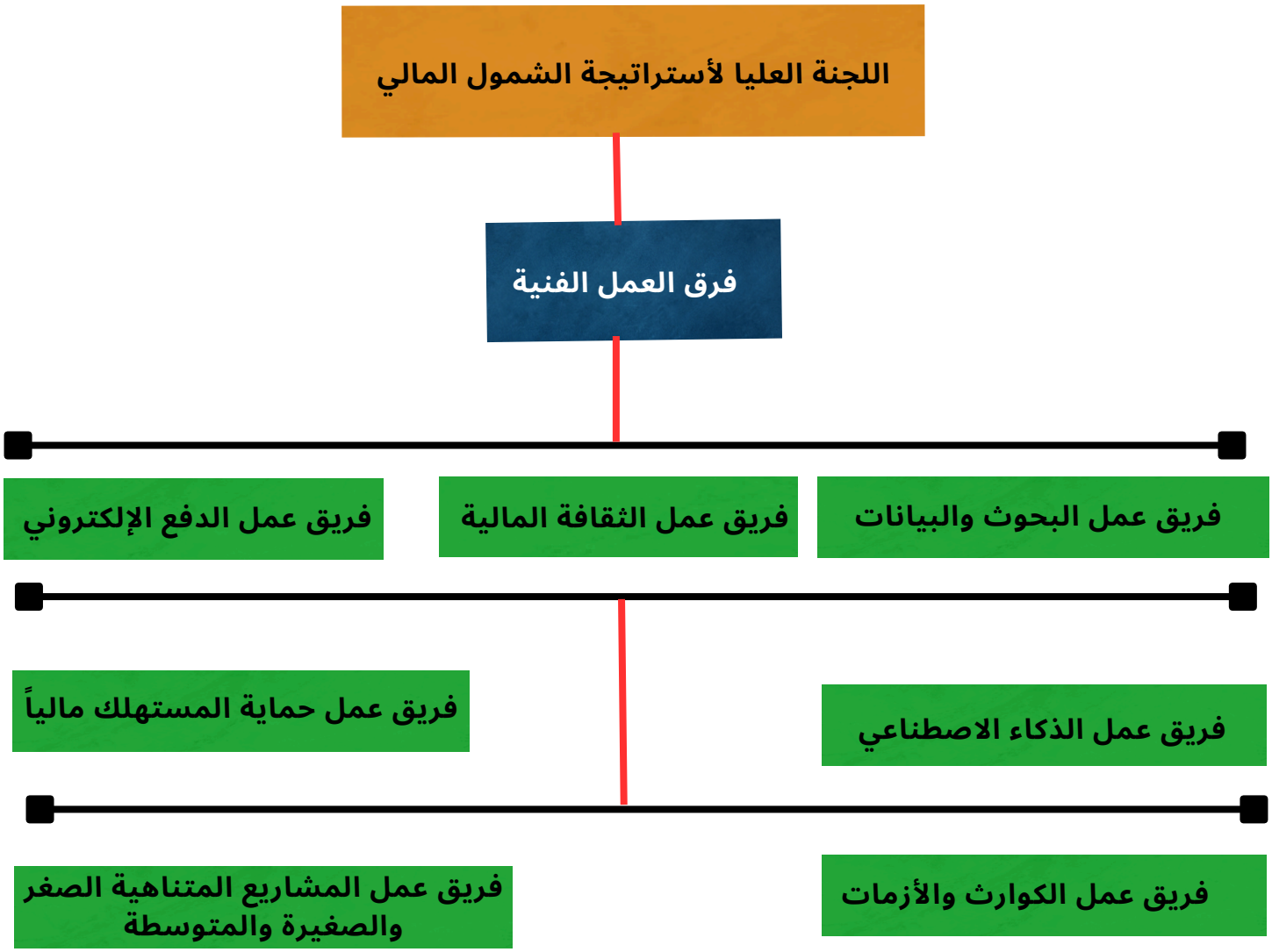

وسيتم دعم عملهم من خلال كوادر فنية من مصرف ليبيا المركزي والخبرات المحلية والإقليمية والدولية والتعاون مع بيوت الخبرة , وفيما يلي تحديد الأهداف والانشطة ومسؤوليات كل مستوي إداري من مستويات تنفيذ الاستراتيجية .

1-9 اللجنة العليا لأستراتيجية الشمول المالي

يُناط باللجنة العليا الأنشطة والمسؤوليات التالية :

1) اعتماد وإطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في ليبيا.

2) توجيه وتنفيذ الإصلاحات التشريعية والسياسية الرئيسية اللازمة لتحقيق أهداف الشمول المالي الوطني لليبيا.

3) قيادة الجهود بالتنسيق مع المؤسسات والجهات ذات المصلحة ، ولملة الجهود وتوحيدها تحت مظلة اللجنة العليا .

4) التأكد من أن مخصصات الميزانية توفر الموارد الكافية لتنفيذ الإصلاحات في إطار الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي.

5) رصد وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، بما في ذلك تتبع التقدم المحرز في إجراءات الإصلاح ورصد المؤشرات والنتائج المحققة.

6) تجتمع اللجنة كل شهر علي الأقل في السنة لتقييم التقدم المحرز في الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي وإجراء التصحيحات الالزمة والتوجيهية .

7) رفع محاضر الاجتماعات والتقرير إلى السيد معالي المحافظ لعرض التقدم المحرز والنتائج المتعلقة بأهداف الشمول المالي الوطني في ليبيا .

2-9 فرق العمل الفنية :

يُناط بفرق العمل الفنية الأنشطة والمسؤوليات التالية حسب كل محور:

9-2-1 فريق عمل المحور الأول (الثقافة المالية):

لتحقيق الأهداف الرئيسية وتحقيق وتعزيز الشمول المالي في ليبيا يُناط بالفريق عمل المهام التالية :-

- الاشراف ومتابعة التنفيذ والمراقبة لكافة الاستراتيجيات والمشاريع الخاصة بالثقافة المالية بالمصرف واتخاذ كافة الإجراءات التي تكفل تنفيذ الاستراتيجيات والمشاريع وفق أهداف المصرف .
- نشر الثقافة المالية لطلبة المدراس وفي المعاهد و الجامعات وتنمية القدرات والمهارات .
- نشر الثقافة المالية لأصحاب المشاريع الصُغري والمتوسطة .
- إعداد البرامج وورش العمل والندوات والتنسيق مع وسائل الاعلام المرئي والمسموع للوصول الي أكبر شريحة ممكنة من المجتمع.
- في سبيل دعم تنفيذ المحور وما تتطلبه تحقيق المهام والاهدافعلي الفريق إعداد استراتيجية وفقاً للمعايير الدولية.
- الاستعانة بالخبراء وبيوت الخبرة .
- مراجعة كل المبادرات والمشاريع (العروض المالية والفنية) وإعداد موقف تنفيذي ووضع التصورات اللازمة بالخصوص.
- إعداد خطة عمل نصف سنوي، تشمل (الاعداد – التنفيذ – المتابعة – التقييم) .
- إقتراح تشكيل فرق عمل فرعية متخصصة لضمان إنجار مهام الفريق بكفاءة وفعالية، مع توزيع الأدوار وفقاً للخبرات والمهارات المطلوبة لكل مهمة .

9-2-2 فريق عمل المحور الثاني (حماية المستهلك مالياً):

لتحقيق الأهداف الرئيسية وتحقيق وتعزيز الشمول المالي في ليبيا يُناط بالفريق عمل المهام التالية :-

- انشاء وحدة لحماية المستهلك مالياً بإطارها القانوني والتنظيمي بما يتماشي مع المعايير المحلية والدولية وتحت مبدأ الإفصاح والشفافية والعدالة والحماية .

- تعزيز ووضع إطار عام لحماية المُستهلك مالياً لكافة المؤسسات المالية المصرفية والغير مصرفية الخاضعة لسلطة مصرف ليبيا المركزي .

- تعزيز التعاون مع المؤسسات الرقابية المعنية بالرقابة علي المؤسسات المالية غير المصرفية وإيجاد آليات للتعاون في سبيل حماية المُستهلك مالياً .

- في سبيل دعم تنفيذ المحور وما تتطلبه تحقيق المهام والاهداف علي الفريق إعداد استراتيجية وفقاً للمعايير الدولية .

- الاستعانة بالخبراء وبيوت الخبرة .

- مراجعة كل المبادرات والمشاريع (العروض المالية والفنية) وإعداد موقف تنفيذي ووضع التصورات اللازمة بالخصوص.

- إعداد خطة عمل نصف سنوي، تشمل (الاعداد – التنفيذ – المتابعة – التقييم) .

- إقتراح تشكيل فرق عمل فرعية متخصصة لضمان إنجار مهام الفريق بكفاءة وفعالية، مع توزيع الأدوار وفقاً للخبرات والمهارات المطلوبة لكل مهمة .

9-2-3 فريق عمل المحور الثالث (البحوث والبيانات):

لتحقيق الأهداف الرئيسية وتحقيق وتعزيز الشمول المالي في ليبيا يُناط بالفريق عمل المهام التالية :-

- التعاون مع المراكز البحثية ومراكز صنع البيانات علي إنشاء قاعدة بيانات .

- تحليل البيانات وإعداد المؤشرات لقياس الشمول المالي في ليبيا من خلال المسوحات .

- إعداد البحوث والتقارير والدراسات، وورش العمل والمؤتمرات .

- في سبيل دعم تنفيذ المحور وما تتطلبه تحقيق المهام والاهداف علي الفريق إعداد استراتيجية وفقاً للمعايير الدولية.

- الاستعانة بالخبراء وبيوت الخبرة .

- مراجعة كل المبادرات والمشاريع (العروض المالية والفنية) وإعداد موقف تنفيذي ووضع التصورات اللازمة بالخصوص.

- إعاد خطة عمل نصف سنوي، تشمل (الاعداد – التنفيذ – المتابعة – التقييم) .

- إقتراح تشكيل فرق عمل فرعية متخصصة لضمان إنجار مهام الفريق بكفاءة وفعالية، مع توزيع الأدوار وفقاً للخبرات والمهارات المطلوبة لكل مهمة .

9-2-4 فريق عمل المحور الرابع (الدفع الالكتروني) :

لتحقيق الأهداف الرئيسية وتحقيق وتعزيز الشمول المالي في ليبيا يُناط بالفريق عمل المهام التالية :-

- توسيع إستخدام أنظمة الدفع الرقمية من خلال إعتماد الحُكومة على المدفوعات الرقمية كأداة لكافة المدفوعات الحُكومية للافراد وإلزام المؤسسات الحكومية بإعتماد المدفوعات الإلكترونية كقناة موثوقة للمعاملات الإلكترونية .
- تطوير البنية التحتية والتشريعية ومراجعتها .
- مراجعة كل التشريعات والقوانين والمناشير المُنظمة لعمل المؤسسات المالية وتزويد الخدمات.
- في سبيل دعم تنفيذ المحور وما تتطلبه تحقيق المهام والاهداف علي الفريق إعداد استراتيجية وفقاً للمعايير الدولية.
- الاستعانة بالخبراء وبيوت الخبرة .
- مراجعة كل المبادرات والمشاريع (العروض المالية والفنية) وإعداد موقف تنفيذي ووضع التصورات اللازمة بالخصوص.
- إعداد خطة عمل نصف سنوي، تشمل (الاعداد – التنفيذ – المتابعة – التقييم) .
- إقتراح تشكيل فرق عمل فرعية متخصصة لضمان إنجار مهام الفريق بكفاءة وفعالية، مع توزيع الأدوار وفقاً للخبرات والمهارات المطلوبة لكل مهمة .

9-2-5 فريق عمل المحور الخامس (المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة) :

لتحقيق الأهداف الرئيسية وتحقيق وتعزيز الشمول المالي في ليبيا يُناط بالفريق عمل المهام التالية :-

- تحسين الإطار التنظيمي والتشريعي لتعزيز الوصول إلي التمويل .
- تعزيز دور الإشراف والرقابة علي تلك المشاريع وتحسين قُدرتها وتوفير بيئة داعمة لتحقيق نمو مُستدام .
- تعزيز القُدرات المالية والبشرية والتي تساعد في تطوير الخدمات والمنتجات المالية لتلك المشاريع .
- في سبيل دعم تنفيذ المحور وما تتطلبه تحقيق المهام والاهداف علي الفريق إعداد استراتيجية وفقاً للمعايير الدولية.
- الاستعانة بالخبراء وبيوت الخبرة .
- مراجعة كل المبادرات والمشاريع (العروض المالية والفنية) وإعداد موقف تنفيذي ووضع التصورات اللازمة بالخصوص.
- إعداد خطة عمل نصف سنوي، تشمل (الاعداد – التنفيذ – المتابعة – التقييم) .
- إقتراح تشكيل فرق عمل فرعية متخصصة لضمان إنجار مهام الفريق بكفاءة وفعالية، مع توزيع الأدوار وفقاً للخبرات والمهارات المطلوبة لكل مهمة .

6-2-9 فريق عمل المحور السادس (الكوارث والأزمات) :

لتحقيق الأهداف الرئيسية وتحقيق وتعزيز الشمول المالي في ليبيا يُناط بالفريق عمل المهام التالية :-

- تعزيز أهمية الوعي من تداعيات تغير المناخ علي النظام المالي مستهدفاً المؤسسات المالية وكوادرها البشرية وقطاع العملاء والشركات ، وتعزيز الوعي بأهمية الأنشطة المصرفية والمالية الخضراء .

- تمكين المؤسسات المالية من تقديم الخدمات المالية في المناطق الأكثر تضرارا وضمان استمراريتها .

- دعم النمو الاقتصادي وضمان الائتمان .

- بناء وتعزيز القدرات البشرية والبنية الأساسية بناءاً علي سياسة التكيف مع أثر تغير المناخ .

- دعم الجهود المبذولة لتحسين ادارة المخاطر الناتجة عن تغير المناخ أو الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون.

- زيادة المرونة المالية في مواجهة الصدمات المناخية .

- في سبيل دعم تنفيذ المحور وما تتطلبه تحقيق المهام والاهداف علي الفريق إعداد استراتيجية وفقاً للمعايير الدولية.

- الاستعانة بالخبراء وبيوت الخبرة .

- مراجعة كل المبادرات والمشاريع (العروض المالية والفنية) وإعداد موقف تنفيذي ووضع التصورات اللازمة بالخصوص.

- إعداد خطة عمل نصف سنوي، تشمل (الاعداد – التنفيذ – المتابعة – التقييم) .

- إقتراح تشكيل فرق عمل فرعية متخصصة لضمان إنجار مهام الفريق بكفاءة وفعالية، مع توزيع الأدوار وفقاً للخبرات والمهارات المطلوبة لكل مهمة .

9-2-7 فريق عمل المحور السابع (الذكاء الاصطناعي) :

لتحقيق الأهداف الرئيسية وتحقيق وتعزيز الشمول المالي في ليبيا يُناط بالفريق عمل المهام التالية :-

- تفعيل وصول المنتجات المالية للافراد والشركات وتحليل النموذج السلوكي لتحسين الخدمات المالية .

- سد فجوة الادراك حول أهمية الذكاء الاصطناعي .

- تحسين دور الابتكار المالي باستخدام الذكاء الاصطناعي .

- إعداد وتصميم مبادئ أخلاقية للذكاء الاصطناعي الجديرة بالثقة والاخذ بالاعتبار ستة أبعاد (السلامة والمتانة – عدم التمييز والانصاف – التفسير – الخصوصية – المساءلة – الرفاهية البيئية) شاملاً للمنظورات الثلاثة (التقني- المستخدم – الاجتماعي) .

- إعداد وتصميم مؤشر جاهزية القطاع المالي للذكاء الاصطناعي مبني علي ركيزة إستعداد القطاع المالي وقطاع التكنولوجيا وقطاع البيانات والبنية التحتية) .

- في سبيل دعم تنفيذ المحور وما تتطلبه تحقيق المهام والاهداف علي الفريق إعداد استراتيجية وفقاً للمعايير الدولية.

- الاستعانة بالخبراء وبيوت الخبرة .

- مراجعة كل المبادرات والمشاريع (العروض المالية والفنية) وإعداد موقف تنفيذي ووضع التصورات اللازمة بالخصوص.

- إعداد خطة عمل نصف سنوي، تشمل (الاعداد – التنفيذ – المتابعة – التقييم) .

- إقتراح تشكيل فرق عمل فرعية متخصصة لضمان إنجاز مهام الفريق بكفاءة وفعالية، مع توزيع الأدوار وفقاً للخبرات والمهارات المطلوبة لكل مهمة .

10- التحديات والصعوبات :-

من خلال معرفة اسباب التوجه نحو الشمول المالي والاطلاع علي تجارب الدول واراء الخبراء في تنفيذ الاستراتيجات الخاصة بالشمول يمكن لنا معرفة التحديات والتي نوجزها في الاتي :-

1- تدني مستوي الدخل ، وانخفاض مستوي محو الامية المالية وغياب الثقة في المؤسسات المالية .

2-انتشار الفساد، وعدم وجود برنامج اصلاحي وتطوير مؤسساتي واضح.

3-ضعف البنية الاساسية والتحية والقانونية والتشريعية للقطاع المالي.

4-تحديد الهوية الاقتصادية للدولة الليبية.

5-عدم الاستقرار الامني والسياسي والاقتصادي.

6-الانقسام المؤسساتي والحكومي القائم .

7-ارتفاع نسبة البطالة وتحديد حجم القطاع الغير الرسمي في الناتج المحلي الاجمالي .

8-قلة او معدومية مصادر البيانات والابحاث فيما يخص الشمول المالي في ليبيا.